

جامعة سعد دحلب البلدية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي حول:

النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة

يومي 13-14 ديسمبر 2011

مداخلة بعنوان :

**النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق
من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**

المحور الأول: النظام المحاسبي المالي الجزائري بعد سنتين من التطبيق.

من إعداد :

الأستاذ: راجي مختار

الأستاذ: هزشي طارق

الأستاذ الدكتور : كمال رزيق

أستاذ مساعد

أستاذ مساعد

أستاذ التعليم العالي

جامعة زيان عاشور – الجلفة بالجزائر

جامعة زيان عاشور – الجلفة بالجزائر

جامعة سعد دحلب – البلدية بالجزائر

Tél : (+213).05.54.84.07.55

Tél : (+213).05.55.40.05.05

Tél : (+213).06.61.57.55.31

E-mail : rabhimokhtar@yahoo.fr

E-mail : hazerchi.tarek@Gmail.com

E-mail : kamel_rezig@yahoo.fr

مقدمة :

شهدت الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى يومنا هذا العديد من التطورات المهمة في الميدان المحاسبي الجزائري ولعل أهمها: الأمر 10-02 المؤرخ في 29/08/2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17/07/1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، القرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

إلا أنه وبعد مرور أكثر من سنتين على تطبيق وممارسة النظام المحاسبي المالي، برزت إلى الواجهة مجموعة المعوقات خصوصا في ظل تأكيد الباحثين والمتخصصين في المجال المحاسبي على أن النظام مستنسخ من النموذج المحاسبي الفرنسي، وهذا راجع لتوكيل مهام الإصلاح المحاسبي في الجزائر لفريق من الخبراء الفرنسيين التابعين لمجلس المحاسبة الفرنسي، وهو ما يطرح إشكالية توافقه والواقع الجزائري من مؤسسات، محافظي حسابات...

تحاول الدراسة المقدمة الإجابة عن مدى قابلية الممارسة والصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي خصوصا أنها استهدفت فئة مهمة في ميدان المحاسبة (محافظي الحسابات) من خلال شقيها النظري والتطبيق :

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1. النظام المحاسبي المالي بين المفهوم وعوامل نجاحه .

1.1. مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد

2.1. أهداف وفرضيات النظام المحاسبي المالي

1.2.1. أهداف النظام المحاسبي المالي

2.2.1. فرضيات النظام المحاسبي المالي

3.1. مجالات وعوامل نجاح النظام المحاسبي المالي

1.3.1. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

2.3.1. عوامل نجاح النظام المحاسبي المالي

2. صعوبات الانتقال والتطبيق في النظام المحاسبي المالي

1.2. أسباب توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي

2.2. مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

3.2. تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.

1. منهجية الدراسة .

1.1. مشكلة الدراسة .

2.1. أهمية وأهداف الدراسة .

3.1. فرضيات الدراسة .

4.1. مجتمع وأدوات الدراسة.

5.1. أنموذج الدراسة .

2. الدراسة الإحصائية .

1.2. اختبار ثبات وصدق أسئلة الاستبيان.

2.2. تحليل المتغيرات الديمغرافية

3.2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة .

1.3.2. قابلية الممارسة والعمل بالنظام المحاسبي المالي

2.3.2. علاقة التشريعات و القوانين بممارسة النظام المحاسبي المالي

3.3.2. المورد البشري و الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي .

الخاتمة

1. النظام المحاسبي المالي بين المفهوم وعوامل نجاحه .

1.1. مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد :

وفقا للمادة 3 من القانون 11/07 ، فان المحاسبة المالية :

- نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

على ضوء هذا التعريف يمكن معرفة خصائص المحاسبة المالية على الشكل التالي¹:

- نظام للمعلومات (ترتكز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي)،
- كشوف تعكس بصدق (المركز المالي الميزانية = نشاط ومعاملات الكيان)،
- معلومات يمكن قياسها عدديا (رقميا) . تتكون من معطيات عديدة قابلة للقياس النقدي ،
- تصنيف ، وتقييم ، وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية)،
- قياس أداء و نجاعة الكيان (من خلال جدول حساب النتائج)،
- قياس وضعية الخزينة (من خلال جدول التدفق النقدي) قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها،
- يتم إعداد الكشوف المالية (في نهاية السنة) أي نهاية الفترة المحاسبية (مبدأ الدورية).

2.1. أهداف وفرضيات النظام المحاسبي المالي :

1.2.1. أهداف النظام المحاسبي المالي :

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي:2

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها دوليا.
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة.

¹ سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجديد مع الإشارة إلى حالة التقارب مع الإطار الفكري ل IAS/IFRS ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية ، تجارب ، تطبيقات وأفاق ، 17-18 جانفي 2010 ، بمعهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي الوادي ، ص 09 .

² - Samir MEROUANI, *le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007-2008, p94.*

- نشر معلومات وافية، صحيحة، موثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

2.2.1. فرضيات النظام المحاسبي المالي :

نميز فرضيتين أساسيتين يقوم عليها النظام المحاسبي المالي:3

1- الاستيعاب الجديد للمحاسبة:

عكس النظام المحاسبي السابق المبني على تصور يأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية والضريبية، النظام المحاسبي الجديد يتقيد بالتسجيل بصفة وافية وفق المميزات والحقائق الاقتصادية للمعاملات والأحداث استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يريدون معلومة شفافة، كما أن هذا التصور الجديد للمحاسبة المستلهم من المحاسبة الانجلوسكسونية يتطلب من كل الأطراف المعنية بالمعلومة المالية، إعادة نظر عميقة والتي تتطلب احتياجات هامة لرفع وتحسين المستوى، وإعداد برامج التكوين في المحاسبة.

2- تمييز القانون المحاسبي عن القانون الجبائي:

إذا كانت لحد الساعة المحاسبة مقيدة بإدماج القواعد الجبائية، فإن النظام الجديد يفرض استقلالية القانون المحاسبي على القانون الجبائي، ومن هذا فإن التصريحات الجبائية يتم إعدادها بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسات اعتبارا للقيود الجبائية. وفي هذه الحالة فإن تحديد، معالجة وتغيير بعض النصوص خاصة النصوص الجبائية ضرورة لمطابقتها مع الأحكام المحاسبية الجديدة.

3.1. مجالات وعوامل نجاح النظام المحاسبي المالي :

1.3.1. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي :

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بإقامة محاسبة مالية، ويستثنى في هذا المجال الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.4

ومنه يلتزم بمسك محاسبة مالية كل من:5

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

³ روتال عبد القادر , التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية و المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 110-111 .

⁴ -الجمهورية الجزائرية قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 2.

⁵ - نفس المرجع، المادة رقم 4، 5.

- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2.3.1. عوامل نجاح النظام المحاسبي المالي :

من أجل تأهيل المؤسسات الاقتصادية لتبني هذا النظام، يجب على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات و الإجراءات و التي تعد ضرورية لنجاح اعتماد المخطط المحاسبي الجديد، و تلخص في النقاط التالية⁶:

- المرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي و الإدخال التدريجي للنظام الجديد، هذه الراحل تقوم بتحديدتها الجهات المعني.

- توضيح معالم هذا النظام من كل جوانبه من خلال العديد من المنتديات و الملتقيات.

- تحديد مختلف التشريعات و التنظيمات التي تتعلق بهذا القانون و إصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لا سيما مصلحة الضرائب.

- تكوين و رسكلة الإطارات و المختصين و الأكاديميين لهذا النظام المحاسبي الجديد و الانطلاق في تكوين و تأطير الطلبة و المتربصين حول المعايير الجديدة و حث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية.

- تخصيص الغلاف المالي المناسب لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد.

- تشجيع الشراكة بين المؤسسة و الجامعة لأنه من شأن الجامعيين و المتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي و المساهمة في بناء المؤسسات و عدم استخدام سياسة الانطواء و الانعزال على المحيط الخارجي و اعتبار المتربصين دخلاء على المؤسسة.

- يجب على الدولة دعم عمليات البحث و التطوير و تحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج و تهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير و تكنولوجيا المعلومات.

⁶ أيت محمد مراد و أبحري سفيان ، النظام المالي والمحاسبي الجديد في الجزائر التحديات وأهداف ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS 2009، ص 09 .

– الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، و تشجيع ظهور التعاون بين المهنيين الجزائريين و الدوليين.

4.1. مستجدات النظام المحاسبي المالي :

إن المتأمل في النصين القانونيين الصادرين لحد الآن يستخلص الجديد الذي سيأتي به تطبيق ذلك و المتمثل أساسا في ⁷:

- بالنسبة للمفاهيم والمبادئ: جاء التشريع الجديد بمبادئ جديدة مثل: محاسبة التعهد، قابلية الفهم، المصدقية، قابلية المقارنة، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني. كما جاء بمفاهيم جديدة مثل: الإطار التصوري أو المفاهيمي، الشفافية في العمل المحاسبي، العمليات بالعملة الأجنبية، المعايير المحاسبية، المسك الآلي للمحاسبة.

- بالنسبة للقوائم المالية: اعتبر النظام المحاسبي المالي أن جدول تغيير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية، على عكس المخطط المحاسبي الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال لأنها هي التي تظهر مقدرة الشركة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول الشركة.

أما بالنسبة لجدول سيولة الخزينة، فيعتبر أيضا جدولا مهما، لأن الميزانية لا تعبر بصدق عن كل ما حدث في الشركة خلال السنة، بل تعطى صورة ملتقطة في تاريخ محدد (12/31)، وبالتالي بالنسبة للمحلل يمكن أن يخطئ في تحليله عندما يعتمد على الميزانية فقط، ويأتي جدول سيولة الخزينة لتوضيح الصورة أكثر له لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة

لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة الكيان (المؤسسة) على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة.

- بالنسبة للمعايير المحاسبية: هنا يكمن الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي، لأنه يشير بصراحة إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية في العمل المحاسبي، وحتى وإن لم يأت النص المحدد لها (المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08) كما كنا كمهنيين نأمل أن تصدر، بعبارة أخرى كنا ننتظر أن تحدد أولا هل هي المعايير المحاسبية الدولية بترقيمها وتسميتها، أم عبارات عن معايير جزائرية مستمدة من الدولية، أم معايير محاسبية جزائرية محضة (كما حدث التفرد والخصوصية الجزائرية في المخطط المحاسبي لسنة 1975). المهم أن هذه المعايير حملتها المادة 30 الأنفة الذكر وأشارت إلى أن كفاءات تطبيقها متروك لقرار وزير المالية الذي سيصدر لاحقا.

⁷ مختار مسامح، "النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية التطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم والاقتصاد جامعة بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 23.

2. صعوبات الانتقال والتطبيق في النظام المحاسبي المالي

1.2. أسباب توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي .

تتمثل أسباب الانتقال والتغيير إلى النظام المحاسبي المالي⁸:

السبب الأول : يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.

السبب الثاني : التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

السبب الثالث : يتعلق بالإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.

السبب الرابع : يتعلق بالكيانات الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

السبب الخامس : تلافى بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق.

السبب السادس : محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

2.2. مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي .

يمكن توضيح أهم مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في الشكل رقم (01) :

الشكل البياني رقم (01) : مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي .

⁸ كتوش عاشور، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS-IFRS) في الجزائر"، (2009)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس – السادس الأول، صص 295-296 .



المصدر : صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، سنة 2010، ص 134.

3.2. تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبية الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك لعدة أسباب، نذكر منها⁹:

- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام: فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية. وفي اعتقادنا، يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا. وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة و النظام الضريبي من جهة أخرى: فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط. كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي المالي يعتبره عنصرا هامشيا (Résiduel)، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول و الخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاوله نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.
- غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.

⁹ نورالدين مزياتي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، متاح

- التأخر في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين : فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد و التي تقوي الاستنكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي و شيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.

1. منهجية الدراسة .

1.1. مشكلة الدراسة .

سعت الجزائر إلى تصميم نظام محاسبي يتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة الذي تم تسميته النظام المحاسبي المالي والتي تبنته الجزائر كمشروع للتطوير من جهة والتصحيح في المخطط المحاسبي الوطني من جهة أخرى.

ويعد يوم 25 نوفمبر 2007 هو أول يوم تبنت فيه الجزائر النظام الجديد الذي كانت بدايته الفعلية في أول جانفي سنة 2010 .

وبما أن ممارسة النظام المحاسبي المالي أصبحت إجبارية في بداية سنة 2010 فان ممارسة هذا النظام لم تقترب من سنتين فهذا يجب علينا القيام بعمليات التقييم والدراسة لمدى تطبيق النظام والمشاكل التي تعيق تطبيق هذا النظام ، وعليه سوف نحاول القيام بدراسة بحث عن إجابة للإشكالية التالية :

- ما مدى قابلية ممارسة النظام المحاسبي المالي وما هي صعوبات تطبيقه من وجهة نظر محافظي الحسابات ؟

2.1. أهمية وأهداف الدراسة .

تهدف هذه الدراسة إلى الأهداف التالية :

- معرفة قابلية ممارسة النظام المحاسبي المالي من طرف محافظي الحسابات .
- معرفة أهم الصعوبات في الانتقال وممارسة النظام المحاسبي المالي الجديد .
- معرفة مدى توافق هذا النظام مع المعايير الدولية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعمل على معرفة آراء محافظي الحسابات حول النظام المحاسبي المالي ومدى ممارسته والصعوبات التي تواجههم في تطبيقه والانتقال من المخطط الوطني إلى تطبيق النظام الجديد.

3.1. فرضيات الدراسة .

لمعالجة إشكالية البحث فإننا نعتد ابتداء الفرضيات التالية :

- يتوقف نجاح النظام المحاسبي المالي على كفاءة المورد البشري (الممارسين للمحاسبة).
- يعود ضعف ممارسة النظام المحاسبي المالي بفعالية إلى تغييب دور المهنيين في عملية الإصلاح واحتكار الدولة إلى عملية الإصلاح المحاسبي .
- ترجع قابلية الممارسة في النظام المحاسبي المالي إلى الأهداف التي يسعى الحكومة والمجلس الوطني للمحاسبة إلى بلوغها .

4.1. مجتمع وأدوات الدراسة.

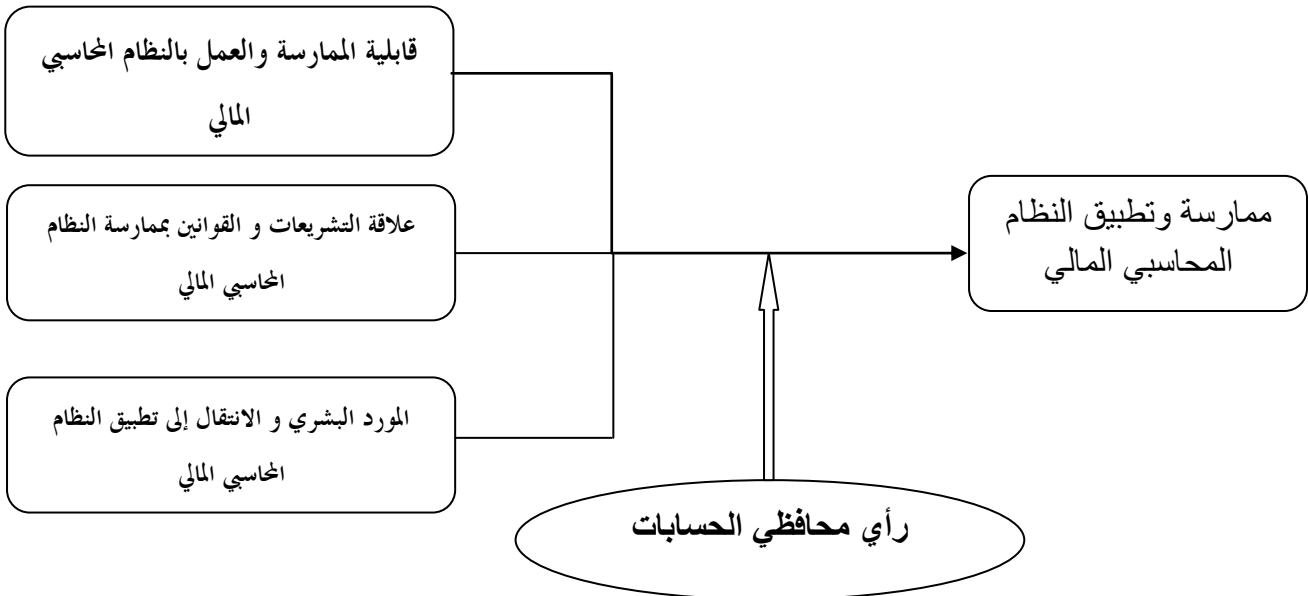
تتكون عينة الدراسة في 37 محافظ حسابات تم اختيارهم من أربع ولايات هي (الجلفة ، الأغواط ، الوادي ، البليدة)، واستخدم برنامج (spss) لاستخراج النتائج الإحصائية من إجابات محافظي الحسابات على الاستبانة المصممة وفق مقياس ليكرت الخماسي والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (01) : مقياس ليكرت الخماسي .

مقياس ليكرت	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الرقم/الرمز	5	4	3	2	1

5.1. أنموذج الدراسة .

الشكل التالي رقم (02) يوضح : أنموذج الدراسة .



المصدر : من إعداد الباحثين

2. الدراسة الإحصائية .

1.2. اختبار ثبات وصدق أسئلة الاستبيان.

لتقدير ثبات الدراسة سنعتمد على معامل ألفا كرونباخ الذي يعد من أفضل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الاستبانة ، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (spss) حيث قيمته 0.862 هذا ما يدل على أن أسئلة الاستبانة ثابتة ، وأما عن صدق الاستبانة فقد قمنا بجذر معامل ألفا كرونباخ لنحصل على معامل الصدق الذي قيمته 0.928 والذي يقترب للواحد وهذا ما يدل على صدق الاستبانة ، والجدول التالي يوضح اختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة .

الجدول رقم (02) : نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.

المحور	رمز المحور	عدد العبارات	الثبات (معامل ألفا كرونباخ)	صدق الاستبانة
قابلية الممارسة والعمل بالنظام المحاسبي المالي	M1	10	0.891	0.943
علاقة التشريعات و القوانين بممارسة النظام المحاسبي المالي	M2	6	0.813	0.901
المورد البشري و الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي	M3	8	0.854	0.924

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (spss) .

2.2. تحليل المتغيرات الديمغرافية .

الجدول التالي يوضح المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (العوامل الشخصية) .

الجدول رقم (03) : المتغيرات الديمغرافية .

النسبة المئوية %	العدد	البيانات الشخصية	
94.6	35	نكر	الجنس
5.4	2	أنثى	

16.2	06	- أقل من بكالوريوس	المستوى الدراسي
48.64	18	- شهادة الدراسات التطبيقية	
16.2	06	- ليسانس	
18.96	07	- دراسات عليا	
16.2	06	- محاسبة	التخصص
40.5	15	- مالية	
43.3	16	- تخصص أخرى	
10.8	4	- أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
18.9	7	- من 6 إلى 10 سنوات	
37.8	14	- من 11 إلى 15 سنوات	
32.5	12	- أكثر من 15 سنوات	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (spss) .

3.2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاو الدراسة .

1.3.2. قابلية الممارسة والعمل بالنظام المحاسبي المالي .

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محتوى العبارة	رقم العبارة
28.64	1.12	3.91	التغيرات التي عرفتھا الممارسة المحاسبية في الجزائر بعد 2010/10/1 تعتبر مفيدة لتطوير العمل المحاسبي	01
23.94	0.96	4.01	يعد تصحيح pcn وتحويله الى scf استجابة لمتطلبات المناخ الاقتصادي الجديد (إنشاء البورصة ،الخصوصة ، الإصلاح الاقتصادي)	02
40.36	1.34	3.32	النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني.	03
29.94	1.15	3.84	الجهود المبذولة من المجلس الوطني للمحاسبة تعد كافية لضمان ممارسة جيدة ل scf	04
30.38	1.17	3.85	تعرض تطبيق scf في المؤسسات إلى مشاكل في المعالجة المحاسبية وتوجد نية في التغلب على هذه المشاكل	05
27.24	1.06	3.89	تعرض تطبيق scf في المؤسسات إلى مشاكل في تصنيف عناصر القوائم	06

			المالية وتم التغلب عليها.	
40.46	1.23	3.04	تعرض تطبيق scf في المؤسسات إلى مشاكل في تقييم عناصر القوائم المالية وتم التغلب عليها .	07
37.07	1.19	3.21	عندما تصادفك مشكلة أثناء ممارستك للمحاسبة وفق scf يكون حلها في الرجوع إلى المعايير الدولية ias/ifrs	08
36.55	1.21	3.31	المشاكل التي تصادفك في تطبيق scf تحلها عن طريق الاجتهاد الشخصي	09
48.09	1.39	2.89	المشاكل التي تصادفك في تطبيق scf يتم حلها بالرجوع إلى الاستشارة مع الزملاء المهنيين والخبراء في المحاسبة	10

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (spss) .

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق المتعلق بالمحور الأول :

- احتلت العبارة الثانية " يعد تصحيح pcn وتحويله إلى scf استجابة لمتطلبات المناخ الاقتصادي الجديد (إنشاء البورصة ،الخصوصية ، الإصلاح الاقتصادي)" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 4.01 (الدرجة الكلية 5) بمتوسط حسابي نسبي 80.2% ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه العبارة.

- واحتلت العبارة العاشرة " المشاكل التي تصادفك في تطبيق scf يتم حلها بالرجوع إلى الاستشارة مع الزملاء المهنيين والخبراء في المحاسبة " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.89 وتقع إجابات محافظي الحسابات لهذه العبارة في مجال المحايد .

- يظهر من خلال الجدول كذلك أن تسعة عبارات من بين عشرة المتعلقة بمحور الأول "قابلية الممارسة والعمل بالنظام المحاسبي المالي" قد تم الموافقة عليها وهذا راجع لان المتوسط الحسابي للمحور يساوي 3.53 لهذه العبارات قد زادت عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 .

2.3.2. علاقة التشريعات و القوانين بممارسة النظام المحاسبي المالي .

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
01	قرار تخلي المجلس الوطني للمحاسبة على pcn راجع لعدم توافقه مع ias/ifrs	4.09	0.84	20.53
02	تعد إستراتيجية المجلس الوطني للمحاسبة لإصلاح pcn والتي قامت على تغييب دور المهنيين مفيدة لممارسة scf	1.96	0.91	46.42
03	احتكار الدولة (المجلس الوطني للمحاسبة) لعملية تقديم النظام المحاسبي المالي وفق التشريعات والقوانين غير مجدي لممارسة scf	3.32	1.07	32.22

04	تعد النصوص التشريعية والقوانين الخاصة بالنظام المحاسبي المالي كافية لتوضيح كيفية التصرف تجاه المعالجة المحاسبية	1.83	0.97	53.00
05	النصوص التشريعية والقوانين الخاصة ب scf تم فيها مراعاة جميع المعايير المحاسبية الدولية	1.91	0.94	49.21
06	النصوص التشريعية والقوانين لم توضح كيفية العمل بالمبدأ الجديد أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني	3.93	1.01	25.69

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (spss) .

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق المتعلق بالمحور الثاني :

- احتلت العبارة الأولى " قرار تخلي المجلس الوطني للمحاسبة على pcn راجع لعدم توافقه مع ias/ifrs " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.09 أي بمتوسط حسابي نسبي 81.8 % ، لتليها العبارة السادسة " النصوص التشريعية والقوانين لم توضح كيفية العمل بالمبدأ الجديد أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني " بمتوسط حسابي 3.93 و متوسط حسابي نسبي 78.6 % والعبارة الثالثة " احتكار الدولة (المجلس الوطني للمحاسبة) لعملية تقديم النظام المحاسبي المالي وفق التشريعات والقوانين غير مجدي لممارسة scf " بمتوسط حسابي 3.32 و متوسط حسابي نسبي 66.4 % وهذا ما يدل على أن هذه العبارات الثلاثة تم الموافقة عليها لا المتوسط الحسابي لديها قد تجاوز مجال الموافقة وهو 3 .

- احتلت العبارة الرابعة " تعد النصوص التشريعية والقوانين الخاصة بالنظام المحاسبي المالي كافية لتوضيح كيفية التصرف تجاه المعالجة المحاسبية " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 1.83 لتليها كل من العبارتين الخامسة والثانية بمتوسط حسابي 1.91 و 1.96 على التوالي لكن الملاحظ على هذه العبارات (الرابعة، الخامسة، الثانية) أن متوسطاتها الحسابية تقل على 2 وبالتالي انه تم رفضها أي لم يتم قبولها وهذا يدل على عدم رضا محافظي الحسابات على دور التشريعات والقوانين في تطبيق وممارسة النظام المحاسبي المالي .

3.3.2. المورد البشري و الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي .

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
01	أسلوب تدريس المحاسبة في الجامعات والمدارس التكوينية يساعد على تطبيق scf	1.94	0.86	44.32
02	المؤهل العلمي لممارسي المحاسبة يعتبر عائق في تطبيق scf	3.91	0.92	23.52
03	إن إدخال مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل يعد كافياً لتطوير نظام التعليم والتكوين المحاسبين للانتقال وتحسين ممارسة scf.	4.12	0.79	19.17
04	عدم وجود دورات تكوينية حول المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي	3.84	1.06	27.60

			المالي هي احد صعوبات تطبيق scf	
30.89	1.14	3.69	تعد فكرة التقارب بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي في التعليم هي أهم وسيلة لرفع كفاءة المورد البشري في ممارسة المحاسبة وفق scf	05
34.56	1.22	3.53	غياب المناهج الدراسية الموحدة بين الكليات يعيق العمل المحاسبي بالنظام الجديد scf	06
29.36	1.11	3.78	نقص الكتب والمراجع للموارد البشرية في scf من بين الأسباب وراء ضعف الممارسة المحاسبية وفق scf .	07
26.71	1.05	3.93	غياب دراسات تجريبية تعتبر بمثابة مناهج يقتدى بها من طرف ممارسي المحاسبة هي من بين العوائق في تطبيق scf	08

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (spss) .

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق المتعلق بالمحور الثالث :

- احتلت العبارة الثالثة " إن إدخال مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل يعد كافيا لتطوير نظام التعليم والتكوين المحاسبيين للانتقال وتحسين ممارسة scf." بمتوسط حسابي 4.12 أي بمتوسط حسابي نسبي 82.4% لتليها العبارة الثامنة والثانية بمتوسط حسابي 3.93 و 3.91 .

- ونلاحظ أن متوسط الحسابي لهذا المحور 3.59 وهذا ما يدل على أن جميع العبارات تم الموافقة عليها إلا العبارة الأولى " أسلوب تدريس المحاسبة في الجامعات والمدارس التكوينية يساعد على تطبيق scf " حيث كان متوسطها الحسابي 1.94 وهذا يدل على عدم الموافقة على هذه العبارة .

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة البسيطة التي قمنا بها على عينة من محافظي الحسابات الهدف منها معرفة اتجاهاتهم حول ممارسة وتطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى الصعوبات التي تواجههم تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي :

أولا - نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

- أثبتت الدراسة قبول الفرضية الأولى أي أن نجاح النظام المحاسبي المالي يتوقف على كفاءة المورد البشري (الممارسين للمحاسبة) أي أن حجم التدريب المتواصل وفكرة التقارب بين الجانب الأكاديمي والجانب التطبيقي وزيادة الكتب والمراجع المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي كلها تؤدي إلى تطبيق وممارسة جيدة للنظام المحاسبي المالي .

- كذلك أثبتت الدراسة قبول الفرضية الثانية المتعلقة بتغيب دور المهنيين واحتكار الدولة (المجلس الوطني للمحاسبة) لعمليات الإصلاح والانتقال إلى النظام المحاسبي المالي هي السبب وراء ضعف ممارسة النظام المحاسبي الجديد بفعالية .

-تم قبول الفرضية الثالثة حيث أن قابلية الممارسة في النظام المحاسبي المالي ترجع إلى القناعات الموجودة داخلهم بضرورة التغيير في النظام المحاسبي للاستجابة لمتطلبات المناخ الاقتصادي الجديد (إنشاء البورصة ،الخصوصة ، الإصلاح الاقتصادي) والتي تعتبر هداف الدولة (المجلس الوطني للمحاسبة)

ثانيا :نتائج الدراسة :

- توجد قابلية كبير لمحافظي الحسابات في ممارسة النظام المحاسبي المالي وهذا ما يظهر من خلال إجاباتهم في المحور الأول من الدراسة .
- يوجد اتفاق وموافقة على أن التحول من pcn إلى scf يتماشى مع الاستجابة لمتطلبات المناخ الاقتصادي الجديد .
- يوافق محافظي الحسابات على أن النظام المحاسبي المالي هو أحسن بديل للنظام القديم . pcn
- تقر عينة الدراسة على وجود مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات الاقتصادية والمتعلقة أساسا في تصنيف عناصر القوائم المالية وتقييم عناصر القوائم المالية لكن يتم حل هذه المشاكل والتغلب على هذه الصعوبات .
- يتم حل المشاكل المتعلقة بممارسة بالنظام المحاسبي المالي عن طريق الاجتهاد الشخصي أو الرجوع إلى المعايير الدولية للمحاسبة ias/ifrs .
- لا يوافق محافظو الحسابات على احتكار المجلس الوطني للمحاسبة لعملية تقديم النظام المحاسبي المالي وفق التشريعات والقوانين وتغييبهم في المشاركة في تقديمه .
- يتفق محافظو الحسابات على أن أسلوب تدريس المحاسبة في الجامعات والمدارس التكوينية لا يساعد على تطبيق scf .
- محافظو الحسابات يوافقون بشدة على إن إدخال مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل يعد كافيا لتطوير نظام التعليم والتكوين المحاسبين للانتقال وتحسين ممارسة scf .
- تعد فكرة التقارب بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي في التعليم هي أهم وسيلة لرفع كفاءة المورد البشري في ممارسة المحاسبة وفق scf .
- غياب دراسات تجريبية تعتبر بمثابة مناهج يعتمد عليها من طرف ممارسي المحاسبة هي من بين العوائق في تطبيق وممارسة scf .

- غياب المناهج الدراسية الموحدة بين الكليات يعيق العمل المحاسبي بالنظام الجديد scf .

ثالثا :الاقتراحات والتوصيات .

- العمل على تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

-الإسراع في تحضير المؤسسات وممارسو المحاسبة وإقامة التريصات والتكفل بتكوين العاملين في مجال المحاسبة وتدريبهم على برامج الإعلام الآلي الجديدة.

-العمل على الاستفادة أكثر من التجارب الدولية الأخرى في تطبيق المعايير الدولية المحاسبية مثل تجارب الدول الأوروبية والعربية تونس، الأردن في تكييف وتحضير البيئة الملائمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

-إعطاء فرص أكثر ومجال تدخل أوسع للخبراء المحاسبين الجزائريين في عملية وضع وتطوير المعايير والإجراءات المحاسبية.

قائمة المراجع :

1- أيت محمد مراد و أبحري سفيان ، النظام المالي والمحاسبي الجديد في الجزائر التحديات وأهداف ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS 2009 .

2- سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجديد مع الإشارة إلى حالة التقارب مع الإطار الفكري ل IAS/IFRS ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية ، تجارب ،تطبيقات وأفاق، 17-18 جانفي 2010 ،بمعهد العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي الوادي.

3- روتال عبد القادر ، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية و المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر ،2009/2008.

4- مختار مسامح ، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية التطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصاد جامعة بسكرة ، العدد الرابع ديسمبر 2008 .

5- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS-IFRS) في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس - السداسي الأول 2009.

6- نورالدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، متاح على <http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads> (اطلع عليها ب 2011/11/6)

7- صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، سنة 2010

8- Samir MEROUANI, *le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007- 2008.*

9- قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 2، 4، 5.